

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

الموازنة العامة - موازنة الطوارئ 2019

خلال جلسة استماع حول موازنة الطوارئ 2019 دعا لها الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة - أمان في 24 نيسان 2019، قدمت وزارة المالية الفلسطينية عرضها الأول حول موازنة العام. وقد شارك في الجلسة أعضاء الفريق الأهلي والذي تم تشكيله ليعمل كمنبر عام لتعزيز مبادئ الشفافية والنقاش، وتم اختيار أعضاء من عينة ممثلة من الخبراء ومؤسسات المجتمع الأهلية والبحثية والأكاديمية وغيرها¹.

استعرض السيد فريد غنام، وكيل وزارة المالية، خلال الجلسة أبرز مؤشرات الأداء المالي للسلطة الفلسطينية للفترة ما بين 2013-2018، مبيناً ارتفاعاً في الإيرادات بنسبة 44%، مرده تحسن الامتثال الضريبي وتوسع القاعدة الضريبية بنسبة 45% (من 167 ألف إلى 226 ألف مكلف). كما أشار للجهود التي بذلتها السلطة الفلسطينية لحد من النفقات خلال نفس الفترة، باعتمادها سياسة تجميد التوظيفات والتعيينات الجديدة، واعتماد سياسة التقاعد المبكر. كما أشار إلى ثبات الدين العام بالرغم مما تم إنجازه، فالتراجع الملحوظ في المساعدات الخارجية (بنسبة 59%) فاق نتائج تحسن إدارة المالية العامة.

فيما يتعلق بأولويات الإنفاق في ظل المرحلة الحالية، تم اتخاذ قرارات بتخفيض النفقات بشكل كبير مع إعطاء الأولوية لصرف مخصصات عائلات الشهداء والجرحى والأسرى والمتقاعدين. تهدف خطة الحكومة لتخفيض النفقات التشغيلية بنسبة 20%. والنفقات الرأسمالية بنسبة 50%. بحسب ما ذكره غنام، حيث سيتم وقف التعيينات والتوظيف في القطاع العام، والعلاوات، والاستثمارات بكافة أشكالها (شراء السيارات، والأثاث، والأجهزة)². كما أعلن أنه لن يتم اعتماد أي نفقات جديدة على بند النفقات التطويرية ضمن خطة الطوارئ الحالية، وسيتم الالتزام بالمشاريع التطويرية التي اعتمدت في العام 2018³.

وكان وزير المالية الفلسطيني السيد شكري بشارة قد أعلن في 10 آذار 2019 عن أهم الإجراءات المقررة في خطة الطوارئ، إثر قرار الحكومة الإسرائيلية شباط الماضي عن اقتطاعها ما نسبته 5% (قرابة 190 مليون دولار) من العوائد الضريبية التي تقتطعها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية من واردات الضفة الغربية وقطاع غزة عبر المعابر والموانئ الإسرائيلية وتحولها للسلطة الفلسطينية شهرياً (أموال المقاصة)⁴. وتمثل هذه الأموال تقديرات إسرائيل لما تحوله السلطة الفلسطينية كمستحقات لعائلات الأسرى. احتجاجاً على القرار الإسرائيلي، رفضت السلطة الفلسطينية استلام أموال المقاصة منقوصة، معلنة أنها لن تستلم أية أموال تحولها إسرائيل إلا إذا قامت الأخيرة بإلغاء هذه الاقتطاعات وبعد التحقق من أي اقتطاعات أخرى (صافي الإقراض) متفق عليها.

تغطي أموال المقاصة، والتي وصلت قرابة 2.4 مليار دولار في 2018، حوالي 60% من النفقات الجارية للسلطة الوطنية، مما لم يمكن السلطة الفلسطينية من الإيفاء بالتزاماتها المالية خلال الأشهر الثلاثة الماضية ودفع رواتب القطاع العام، حيث تم دفع 50% فقط (والتي تم رفعها إلى 60% خلال شهر رمضان) من الرواتب بحد أدنى 2000 وحد أقصى 10.000 شيكل وتقييد ما تبقى من الدفعات المستحقة في ذمة وزارة المالية. كما اضطرت الحكومة الفلسطينية للاستدانة من القطاع المصرفي المحلي مما أدى إلى مراكمة المتأخرات بوتيرة سريعة، نظراً لعدم قدرتها على سداد مستحقات الموردين من القطاع الخاص.

وفق ما أفاد به غنام، سيبقى العمل بميزانية الطوارئ سارياً إلى أن يتم حل أزمة أموال المقاصة الحالية مع إسرائيل. وأكد أن الترتيبات الحالية مع القطاع المصرفي وما سيتبع ذلك من إجراءات تقشفية أخرى ستوفر بعض السيولة المالية للسلطة الوطنية حتى تموز 2019.

1 <https://www.aman-palestine.org/ar/activities/6508.html>

2 إلا في حالات استثنائية.

3 أعلن دولة رئيس الوزراء محمد اشتية أواخر شهر أيار عن خطة الـ 100 يوم للحكومة الجديدة، وسيتم تناول حيثياتها في العدد القادم من النشرة.

4 <http://english.wafa.ps/page.aspx?id=ppmfvpa108716841684appmfvp4>

النشرة 152
ايار 2019

التقارير الرئيسية

عقد الاجتماع نصف السنوي للجنة الارتباط الخاصة في 30 نيسان 2019 في بروكسل، وهي لجنة مكونة من 15 عضواً تعمل كألية لتنسيق المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني على المستوى السياساتي

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 527.6 نقطة نهاية نيسان 2019، منخفضاً بنسبة 0.54% مقارنة بأذار الماضي

مقابلة مع ماهر احشيش، الرئيس التنفيذي لاتحاد صناعة الحجر والرخام في فلسطين، حول الوضع الحالي في قطاع الحجر والرخام الفلسطيني

اجتماع لجنة الارتباط الخاصة (AHLC)

عقد الاجتماع نصف السنوي للجنة الارتباط الخاصة (AHLC) في 30 نيسان 2019 في بروكسل، وهي لجنة مكونة من 15 عضواً تعمل كآلية لتنسيق المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني على المستوى السياساتي.⁵

وقد طالب محمد اشتية، رئيس الوزراء الفلسطيني في الحكومة الجديدة، المجتمع الدولي والمناخين بالوقوف مع الشعب الفلسطيني أمام الحرب المالية التي تشنها عليه إسرائيل بفرضها عقوبات مالية جديدة، مع تأكيده على موقف الحكومة الفلسطينية المؤيد لحل الدولتين.⁶

وقد كان كل من البنك الدولي ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط ومكتب اللجنة الرباعية الدولية قد قدموا تقاريرهم الربعية للجنة حول أوضاع الاقتصاد الفلسطيني والتطورات الإنسانية قبل عقد اجتماعها.

في تقريره والذي يسعى لتقييم جهود السلطة الوطنية الفلسطينية باتجاه بناء الدولة، حذر المنسق الخاص للأمم المتحدة من التحديات المالية والأمنية والسياسية غير المسبوقة التي تواجه الحكومة الحالية، مسلطاً الضوء على الأزمة المالية الأخيرة الناجمة عن حجز إسرائيل لجزء من أموال المقاصة.⁷ وفقاً لما جاء في التقرير حول النتائج المتوقعة للأزمة الحالية، فإن الفئات الأشد ضعفاً في المجتمع مهددة بعدم الحصول على الخدمات الأساسية وخدمات الحماية الاجتماعية.

بدوره أكد البنك الدولي على هذه المخاوف في تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط حول آخر المستجدات في الاقتصاد الحقيقي⁸، وأوضاع القطاع المالي والمصرفي. حيث ذكر التقرير أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد تواجه فجوة تمويلية تتجاوز مليار دولار أمريكي في العام 2019 وزيادة كبيرة في المتأخرات المتركمة المستحقة للقطاع الخاص في حال استمرار الإجراءات الإسرائيلية الحالية. يوضح التقرير أن هذا من شأنه أن يشل الاقتصاد الفلسطيني، ويدفع الضفة الغربية نحو نمو اقتصادي سالب ويزيد من المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي، الذي يشهد حالياً نمواً بطيئاً في الودائع والقروض، بالإضافة إلى زيادة القروض المتعثرة بوتيرة سريعة.

أما تقرير اللجنة الرباعية الدولية، فقد استعرض التقدم الذي أحرزته المشاريع الرئيسية الجارية حالياً في الضفة الغربية وقطاع غزة في قطاعات الطاقة والمياه والاتصالات وحركة التنقل للأفراد ونقل البضائع وسيادة القانون.⁹

قطاع الطاقة: لا يزال قطاع غزة يعاني من أزمة كهرباء شديدة، ففي العام 2018 كان القطاع يمد بـ 120-140 ميغاوات فقط يومياً (تكفي لتزويده بالكهرباء 4 ساعات فقط يومياً) بينما يقدر الطلب اليومي الكلي بنحو 500 ميغاوات. في تشرين أول الماضي، وبمنحة قطرية تقارب 60 مليون دولار أمريكي، تم رفع الطاقة الإنتاجية في محطة كهرباء غزة (GPP) من 25 ميغاوات إلى أكثر من 75 ميغاوات، مما أدى إلى رفع إمدادات الطاقة الكلية في القطاع إلى 200 ميغاوات في اليوم (تكفي لإمداده بالكهرباء لـ 12-15 ساعة في اليوم). وفقاً للتقرير، لا بد من إيجاد مصادر أخرى لتوليد الطاقة الكهربائية حتى يتم سد حاجة قطاع غزة من الطاقة.

قطاع المياه: أحرز مشروع «محطة تحلية المياه المركزية والأعمال المصاحبة له» في قطاع غزة تقدماً. من المتوقع أن توفر المحطة 55 مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب لسكان القطاع بحلول عام 2023. كما تهتدت عدة دول ومنظمات دولية بتقديم دعم إضافي للمشروع بمبلغ يقدر بـ 41.6 مليون يورو، مما يرفع إجمالي المساهمات إلى 448.3 مليون يورو، ويخفض الفجوة التمويلية إلى حوالي 114 مليون يورو. حتى يومنا هذا، أسرة واحدة فقط من بين كل 10 أسر في القطاع لديها القدرة على الوصول مباشرة إلى المياه المأمونة بسبب تلوث المياه بمياه الصرف الصحي وتسرب مياه البحر إلى خزان المياه الجوفية الساحلي. يقدر معدل التغذية لخزان المياه الجوفية ما بين 55 إلى 60 مليون متر مكعب سنوياً، بينما يقدر إجمالي الطلب على المياه في قطاع غزة بـ 180 مليون متر مكعب سنوياً.

حركة التنقل ونقل البضائع: استمر العمل على توسيع قاعدة المستفيدين من برنامج تسهيل التجارة «من الباب إلى الباب»، حيث انضمت تسع شركات أخرى من مدينة الخليل للبرنامج. يهدف البرنامج، الذي تم إطلاقه في تموز 2018، لتسهيل نقل البضائع «منخفضة المخاطر» والمصنعة في «مصانع آمنة» في الضفة الغربية والتي تلتزم بالشروط الأمنية الإسرائيلية، مما يسمح بنقلها مباشرة من المصنع الفلسطيني إلى وجهتها في إسرائيل أو إلى الخارج على أن تخضع للحد الأدنى من التفتيش على نقاط التفتيش.

مقابلة مع ماهر احشيش، الرئيس التنفيذي لاتحاد صناعة الحجر والرخام في فلسطين

يشغل السيد ماهر احشيش منصب الرئيس التنفيذي لاتحاد الحجر والرخام (USM) في فلسطين، وكذلك منصب رئيس مجلس إدارة مركز الحجر والرخام الفلسطيني - جامعة بوليتكنك فلسطين (PPU)، وقد عمل في السابق مديراً لدائرة التنمية الصناعية في وزارة الاقتصاد الوطني. تأسس اتحاد صناعة الحجر والرخام (USM) في فلسطين عام 1996 كمؤسسة مستقلة غير حكومية وغير هادفة للربح مبنية على العضوية.¹⁰ يهدف الإتحاد إلى تعزيز صناعة الحجر والرخام وحماية مصالح أعضائه الذين يزيد عددهم على 800 عضو. يقع مقر الإتحاد في مدينة بيت لحم، وله ثلاثة مكاتب فرعية في مدينة الخليل، ونابلس وجنين.

تعد صناعة الحجر والرخام رافداً من الروافد الهامة للاقتصاد الفلسطيني، إذ تساهم بنحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي ويبلغ متوسط مبيعاتها السنوية قرابة 700 مليون دولار.¹¹ بالإضافة، هناك ما يقارب 1.200 منشأة عاملة في هذا القطاع توفر أكثر من عشرين ألف فرصة عمل مباشرة.

شكلت صادرات صناعة الحجر والرخام ما نسبته 22% (233 مليون دولار) من إجمالي الصادرات الفلسطينية (1.064 مليون دولار) في العام 2017.¹² يعد حجر البناء السلعة الأعلى قيمة من بين الصادرات في فلسطين (16% من إجمالي الصادرات)، في حين احتل «الرخام وحجر الترافرتين» (حجر جير غير عضوي) المرتبة الرابعة، بنسبة 3.2% من إجمالي الصادرات. تصدر منتجات صناعة الحجر والرخام إلى أكثر من 70 دولة، على الرغم من أن إسرائيل لا تزال الوجهة الرئيسية لصادرات القطاع، إذ تستأثر بما نسبته 65% من إجمالي الصادرات الفلسطينية.¹³

<http://www.usm-pal.ps/about.php?lng=2> 10

<http://www.usm-pal.ps/about.php?lng=2> 11

<http://www.pcb.gov.ps/Downloads/book2388.pdf> 12

<https://www.mas.ps/download.php?id=85452y545874Y85452> 13

<http://www.lacs.ps/article.aspx?id=65>

<http://english.wafa.ps/page.aspx?id=R9QJEWa110250115767aR9QJEW6>

https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/unsco_ahlc_report_april_2019.pdf 7

8 يقصد بالاقتصاد الحقيقي، الاقتصاد الإنتاجي الذي يعنى بإنتاج السلع والخدمات، ويقابله الاقتصاد المالي والذي يعنى بعمليات البيع والشراء في الأسواق المالية.

<https://www.un.org/unispal/document/report-of-office-of-the-quartet-to-ad-hoc-9>

/liaison-committee-brussels-30-march-2019

النشرة الاقتصادية الفلسطينية (محرر النشرة): ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه صناعة الحجر والرخام الفلسطينية؟

م.إ.: يمكن تذليل بعض التحديات المرتبطة بممارسات الاحتلال بمساعدة دولية ودعم من الجهات المانحة، لكن دون مبادرة الحكومة بوضع حلول شاملة لن تتمكن الصناعة من الازدهار أو تحقيق كامل إمكاناتها. أما فيما يتعلق بالإطار القانوني، فيمكن تعزيز القطاع وتحسين قدرته التنافسية من خلال تطبيق أحكام قرار بقانون رقم (10) لعام 2011 بشأن قانون الصناعة، كونه يتيح بعض المزايا حيث يحدد أسعاراً مخفضة للمياه والكهرباء خاصة بالشركات الصناعية. كما طالب اتحاد صناعة الحجر والرخام السلطة الوطنية الفلسطينية منذ زمن بإنشاء منطقة صناعية للحجر والرخام. من شأن مثل هذه المنطقة توفير البنية التحتية اللازمة لهذه الصناعة، وتنظيم القطاع، وتوفير وسائل للنقل، مما سيخفض تكاليف الإنتاج الكلية.

كذلك، هناك حاجة لاستخدام تكنولوجيا أكثر تطوراً في الإنتاج. ويمكن تحقيق ذلك بتقديم حوافز للمصانع التي تستخدم تكنولوجيا إنتاج متطورة، كتقنيات الليزر، وتمتثل للمعايير والمواصفات الدولية. مما سيساعد في خفض التكاليف المرتفعة للآلات الجديدة واعتبارها بديلاً مجدياً أكثر من غيرها. يمكن كخطوة أولى في هذا الاتجاه، منح إعفاءات ضريبية للمنشآت العاملة في صناعة الحجر والرخام من خلال تعديل قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين. على الحكومة كذلك أن تعمل على المصادقة على المشاريع التي تسهل الوصول للتمويل ما يخدم توسع الصناعة ويسهل أمام المحاجر تبني تقنيات وخطوط إنتاج حديثة.

على صعيد البيئة، هناك حاجة لتخصيص مساحات للتخلص من مخلفات الحجر والرخام، والبدء باستخدام تقنيات إعادة تدوير المخلفات الصناعية، وتطوير البنية التحتية المحيطة بمرافق استخراج الحجر والرخام، وتوفير مرافق لتنقية المياه. كذلك هناك حاجة لمشاريع تعنى بإعادة تأهيل مواقع المحاجر القديمة.

يعمل اتحاد صناعة الحجر والرخام باستمرار على بناء قدرات العمال المحليين وتطوير مهاراتهم، وقد نفذ عدة تدخلات في هذا الصدد، من بينها إنشاء مركز الحجر والرخام الفلسطيني في جامعة بوليتكنك فلسطين (PPU) بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطني في العام 2009. يقدم المركز خدمة تدريب وتأهيل العمال بهدف رفد القطاع بالعمالة الماهرة، بالإضافة لخدمة فحص المنتجات الحجرية المعدة للتصدير، ومنح شهادة الدبلوم في إدارة وتكنولوجيا الحجر والرخام.

حجم التداول في بورصة فلسطين كما هو نهاية نيسان 2019

أطلق مؤشر القدس عند مستوى 527.6 نقطة نهاية نيسان 2019، منخفضاً بنسبة 0.54% مقارنة بأذار الماضي.¹⁴ وقد تم تداول 12.6 مليون سهم بقيمة إجمالية 22.3 مليون دولار خلال الشهر. وهو ما شكل انخفاضاً في حجم وقيمة الأسهم المتداولة بنسبة 38.6% مقارنة بأذار 2019، ويعد مساراً طبيعياً نتيجة توزيع أرباح الأسهم.

وقد كان مؤشر قطاع الاستثمار الأكثر ارتفاعاً (2.42%)، فيما كان مؤشر قطاع الخدمات المصرفية والمالية الأكثر تراجعاً (3%).

م.إ.: يواجه قطاع صناعة الحجر والرخام، كغيره من القطاعات الصناعية الفلسطينية، العديد من التحديات، كتلك التحديات التي أوجدها الاحتلال الإسرائيلي. مثلاً، تقع أغلب المناطق ذات المخزون الاحتياطي العالي من الحجر الطبيعي في المنطقة «ج» الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، حيث يعد الحصول على تصاريح لحفر محاجر جديدة هناك أمراً بالغ الصعوبة. إذا ما عجزت المحاجر عن توسيع نطاق عملها إلى المنطقة «ج»، فإن صناعة الحجر والرخام ستشهد تدهوراً كبيراً، نظراً لأن مخزون المناطق التي يمكن لهذه الشركات الوصول إليه في المنطقتين «أ» و«ب» قد أوشك على النفاد.

بالإضافة للتحديات التي يواجهها أصحاب المحاجر في المنطقة «ج» الذين يعانون من الإجراءات الإسرائيلية التي قد تصل حد مصادرة معداتهم وفرض غرامات باهظة على محاجرهم. ناهيك عن القيود الإسرائيلية على الحركة والتجارة التي تزيد من التكاليف التي يتحملها المنتجون وتحد من القدرة التنافسية لهذه الصناعة.

(محرر النشرة): كيف تصف بيئة العمل في هذه الصناعة؟ وما تأثير ذلك على أداء القطاع؟

م.إ.: تتطوي البيئة الاستثمارية في فلسطين على تحديات خاصة. وتتمثل بعض التحديات التي تزيد من تكلفة الإنتاج وتضعف القدرة التنافسية لهذه الصناعة في ارتفاع تكاليف الخدمات العامة، لا سيما الكهرباء والمياه، وارتفاع الأجور، ونقص المياه، واستخدام تكنولوجيا غير حديثة نسبياً. كما لا يزال عمال المحاجر يستخدمون الطرق التقليدية في الكشف عن المحاجر المحتملة، وهي طرق غير فعالة ونتائجها غير مضمونة مما يزيد من احتمال تكبد خسائر إذا تم الحفر في أماكن خاطئة. كما أن ضعف التقنيات التكنولوجية المستخدمة يعني أن إنتاج أغلبية الشركات لا يوافق المعايير والمواصفات الدولية. لا يقل أهمية عن ذلك، نقص العمالة الماهرة، وسوء الإدارة والتخطيط ومهارات التسويق، ومحدودية فرص الحصول على تمويل، وضعف البيئة الناظمة، وصعوبة الحصول على التراخيص الصناعية.

من العوامل المرتبطة بطبيعة الصناعة والتي تعرقل تطورها، عدم وجود دراسات مسحية وجيولوجية شاملة حول توزيع المحاجر المحتملة وخصائصها وأثرها على البيئة. حيث تنتشر المحاجر ومصانع قص الحجارة والكسارات بشكل عشوائي في جميع أنحاء الضفة الغربية، مما ينعكس سلباً على الأراضي الصالحة للزراعة والبيئة والتجمعات السكانية المحلية. كما تقتصر معظم مناشير الحجر إلى المعدات الحديثة اللازمة لمعالجتها مخلفاتها معالجة سليمة، كما يندر وجود مواقع مناسبة لتجميع هذه المخلفات. لذا أدى التوسع غير المنظم في أنشطة تصنيع الحجر والرخام إلى تلوث بيئي خطير. فهذه المخلفات تؤثر سلباً على تربة الأراضي الزراعية، وتلحق الضرر بالغطاء النباتي والتنوع الحيوي. كما أن الضجيج والغبار يضران بصحة السكان القاطنين بالقرب من هذه المصانع، إضافة إلى الأخطار الناجمة عن عدم إعادة تأهيل المحاجر بعد تركها عندما ينفد الحجر الخام منها.

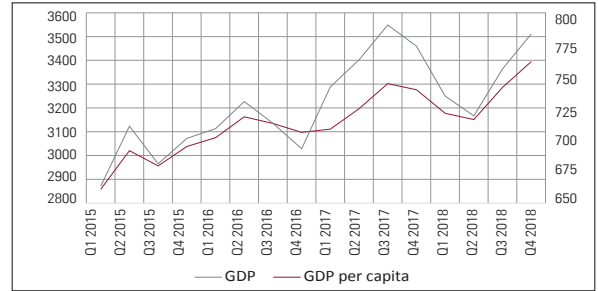
(محرر النشرة): ما هي الخطوات اللازمة للتغلب على التحديات

الراهنة ومواصلة تطوير صناعة الحجر والرخام الفلسطينية؟

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

النمو

إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2015 – الربع الرابع 2018

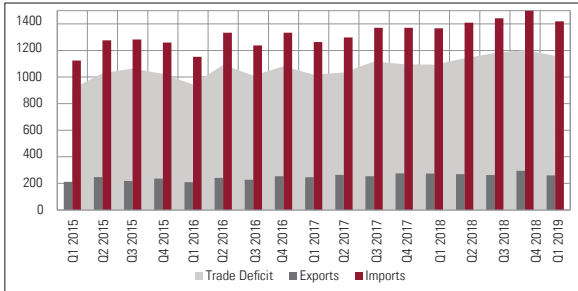


الناتج الإجمالي المحلي (الربع الرابع 2018): 3.594.9 مليون دولار

الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الرابع 2018): 778.9 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التجارة

الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2015 – الربع الأول 2019

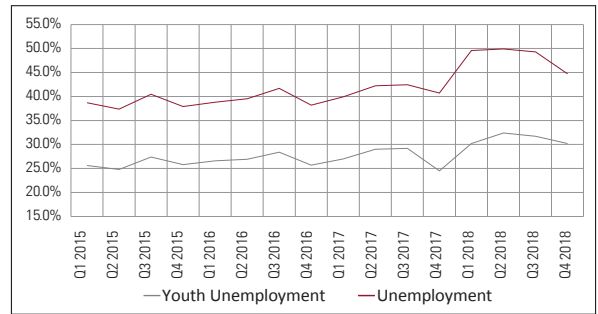


الواردات (الربع الأول 2019): 1.419.2 مليون دولار الصادرات (الربع الأول 2019): 260.2 مليون دولار

العجز التجاري (الربع الأول 2019): 1.159 مليون دولار

البطالة

البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2015 – الربع الرابع 2018

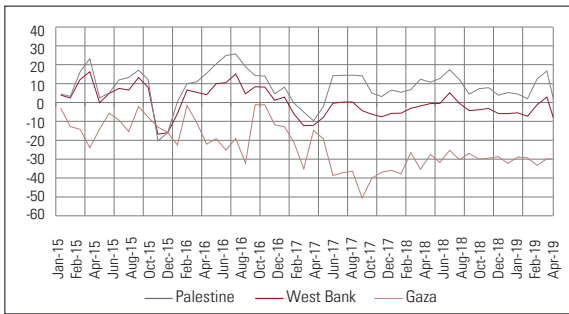


معدل البطالة (الربع الرابع 2018): 30.2% معدل بطالة الشباب (الربع الرابع 2018): 44.7%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال، كانون الثاني 2015 – نيسان 2019

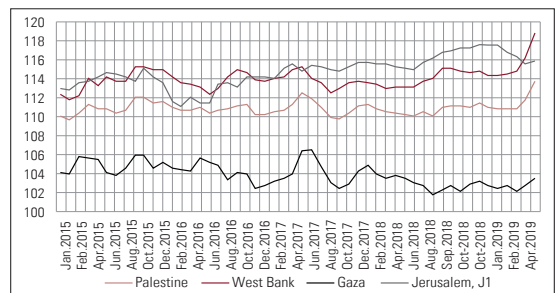


فلسطين (نيسان 2019): -14.1 الضفة الغربية (نيسان 2019): -7.4

غزة (نيسان 2019): -29.9 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2010)، كانون الثاني 2015 – نيسان 2019

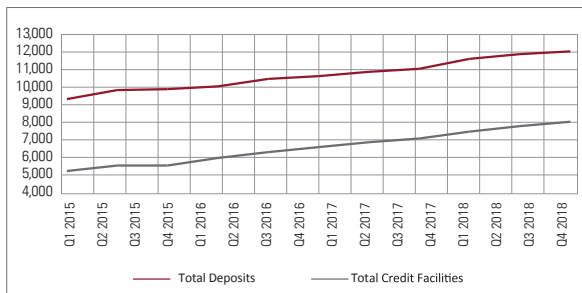


فلسطين (نيسان 2019): 113.8 الضفة الغربية (نيسان 2019): 118.9

غزة (نيسان 2019): 103.5 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

إجمالي التسهيلات الائتمانية ومجموع الودائع في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2015 – الربع الرابع 2018



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الرابع 2018): 8.437.9 مليون دولار

مجموع الودائع (الربع الرابع 2018): 12.227.3 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعلها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست.

يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org